بالتي هي أحسن !!

محمد بن ناصر العولقي

■ إذا كانت المعارضة في بلاد الناس ترى نفسها وتمارس فعلها على الأرض من وحي مسؤوليتها كوجه آخر للسلطة إن بعض معارضة بلادي وصحفها لاتحتاج إلى أكثر من هذا لتخرج من دائرة الجمود والإنشاء المطرزة بأزيز القدح إلى أفق التقييم الموضوعي المدعم بالحقائق والمعالجات، وتشغل نفسها بما يثير تفاعل المواطن العادي ويستوعب ويخدم قضاياه المباشرة بدلاً من البقاء طوال الوقت في أقفاص التنفيرات الشاطحة أو اجترار تسويق نزيف الاحباطات ذات المنبت الظرفي الخاص بشخص أو ثلاثة أو خمسة على الأكثر على حساب ماينبغي ممارسته من فعل مسؤول على الأرض..!

● بمعنى أن ممارسة المعارضة هو أمر بقدر ما فيه من سهولة فبقدر مافيه أيضاً من التعقيد شأنه في ذلك تماماً شأن ممارسة السلطة إذ لاتكون السلطة ذات أصالة وطنية إلا متى كانت مصلحة الوطن ووحدته وأمنه واستقراره واستقلاله هي المحور الرئيسي لمنظومة الفعل والقول لديها وكذلك المعارضة فإنها لاتكون ذات أصالة وطنية إلا حينما تضع نفس تلك الأشياء في نفس ذلك الموضع لديها، فمثلما تكون لأخطاء السلطة أحياناً انعكاسات خطيرة على الوطن تكون لأخطاء المعارضة أيضاً انعكاسات ربما أخطر

● ودعوني أقول لكم بصدق: إن الحملة الطائشة التي مازالت تشن في بعض صحف المعارضة بلغة السخرية والتحقير ضد رئيس الدولة وعائلته بدرجة رئيسية وشخصية، وضد الوطن والشعب إلى درجة وصف بلدنا بأنه «بلد بلا ضمير أو إحساس أو معايير أو حياء ووصف الشعب بأنه حقير والتطاول على الوحدة واليوم الوطني لبلادنا بعبارات لايليق استعمالها حتى عند الحديث عن عهد الأئمة وتغاضي قيادات أحزاب المعارضة تلك عما ينشر في صحفها طرباً أو عجزاً كل هذه الأشياء لايمكن لأي شخص محترم أن يستسيغها فضلاً عن أن يحترمها كما لايمكن لأي وطني بما في ذلك المعتنق للمعارضة أن يجد في ذلك القول والفعل ومثله شيئاً ذا خدمة لمصلحة الوطن ووحدته واستقراره بل ولا حتى لمصلحة تلك الأحزاب التي تسمح لألسنة حالها أن تتحول إلى منتجع للابتذال والسب وتسفيه الوطن والشعب والوحدة..!!

● إنمايجري هو بالضبط عملية تسميم للجو السياسي في اليمن تؤجج من احتقان العلاقة بين السلطة والمعارضة، وتضاعف من وضع اللاحوار ومن التنافر وعدم الثقة بينهما بعد أن كان فخامة أخ الرئيس قد هيأ الظروف لما هو عكس ذلك حينما أعلن قراره الشجاع في العام الماضي بالعفو عمن بقي من المحكومين في قائمة الستة عشر وإغلاق ملف الماضي وأشرف بنفسه على ترتيبات عودة من كانوا مشمولين في القائمة إلى وطنهم ليستأنفوا حياتهم الطبيعية والسياسية والقيادية بكل حرية وفقاً لخياراتهم وكان يمكن للقوى الوطنية في المعارضة أن تستثمر هذه اللحظة التاريخية في إثبات حسن النوايا وبناء قاعدة جديدة للحوار والتفاهم وتعزيز الثقة بينهما وبين السلطة بدلاً من هذا الخطاب الإعلامي العدائي المستفز والسام والذي يبدو وكأنه موجه قصداً ضد أي مبادرة تقارب أو تفاهم بين السلطة والمعارضة..!!

● إنني لاأدعو المعارضة لارتداء بزّة تنابلة السلطان لكي تثبت دماثة أخلاقها وحبها وحرصها على الوطن ولكن أدعوها إلى النقد الموضوعي البناء وممارسة مسؤولياتها نحو الوطن كوجه آخر للسلطة بعيداً عن السماح باستنطاق كوامن السوداوية والانتقام من الوطن والشعب والوحدة، وبعيداً عن الشخصنة والاستهداف أو استمراء الحرابة الفكرية والدونكوشيتية في وقت ليس فيه من هو أكثر احتياجاً منها إلى التعقل والواقعية!!

● إن يكن ذلك فذاك هو الرجاء، وإن لم يكن فشنشنة تعرفها في أخرم..
ولاحول ولا قوة إلا بالله!!

القلم بالقلم

د.سيف مكرد

■ تحت عنوان بارز «كلية الإعلام بمناهج بالية» نشرت صحيفة «الثورة» في عددها «١٤٤٦١» الصادر يوم الثلاثاء ١٥ يونيو ٢٠٠٤مبدأ الصحفي الشاب محمد الظاهري في مقدمة تحقيقه الصحفي استعراض الأربع التي قضاها في كلية الإعلام «فقد منحته فرصة التعرف إلى أصدقاء جدد وليس شيئاً آخر» وهنا لاأجد نفي الدخول في تفاصيل كثيرة ربما يكون معظمها من صلب موضوعه الصحفي الذي أثار اهتمام البعض واستحسان أسلوبه المتميز في الكتابة .. وآخرون تبادر إلى أذهانهم غياب «ثقافة الجميل» مع أنه بنظري من الظلم أن ننظر إلى ذلك بمعـزل عن واقع بكامله، ومنه واقع الصحفيين والكتّاب والمقابل المتواضع الذي يتلقاه العاملون بهذه المهنة .. والاكتفاء بمقابل يكاد لايشبع احتياجاته الأساسية بحيث يكون دخله يدر عليه دخلاً يتيح له التفرغ لقضايا مجتمعه وما أكثرها .. ولا أعتقد أن الإعلامي يغفل ذلك، فكيف به يتناول قضايا كلية الإعلام بمنظار مجسم وكأنه لم يكن يعايش هذه الكلية وهمومها وآمالها وتطلعاتها وطلباتها التي كانت مطروحة أمام قيادة الجامعة والجامعة ترفعها إلى الحكومة ....الخ، فهل مثل هذه التساؤلات المثارة من قبله كانت غائبة عنه .. أم أنه حاول لفت الإنتباه إليها ويطرحها من وجهة نظره التي يتفق معه في بعضها كل من يهمه قضايا التأهيل الإعلامي بشكل عام .. والإصلاح الذي يجب أن يبدأ .. من الاعتراف بوجود جوانب قصور ومن ثم تشخيص هذه الجوانب واقتراح الحلول المناسبة والواقعية لها .. على أن الإجابة على أسئلة بعض الخريجين من الكلية حسب قول أحدهم تكمن «عندما أحاول تذكر شيء استفدت منه مهنياً فإن بمقدوري القول إنني غير ممتن للكلية».

بينما بنظري كان يفترض .. إعادة صياغة لأهداف الصحفي التنويرية إلى جانب المجتمع والدولة .. ومن ثم تفعيل دور وسائل الإعلام للمساهمة في علاج القضايا الحيوية في المجتمع ذات التأثير المباشر وغير المباشر على شريحة الصحفيين .. بحيث يأخذ الصحفيون ذكره مهارة الحوار وفق التعامل مع الآخرين كوننا في زمن لابد أن نبدأ فيه بالنقاش مع «الأنا» ومع «الآخر» .. إضافة إلى مهارة التعليم الذاتي لدى الطلاب، والاهتمام بالتطبيقات العملية باعتبارها المحك الحقيقي للطالب لما تم دراسته نظرياً، ومعرفة امكانياته من الناحية الفنية واللغوية والموهبة الكتابية وحسه تجاه القضايا التي يتطرق إليها، والأهم الأسلوب التحريري المناسب من حيث توظيف المفردات اللغوية الملائمة بغية توجيه المخاطب إلى قناعة بصدق أقوال الكاتب، وهذا ماينطبق على الصحفي وهو يتعامل مع فنون الصحافة المختلفة .. والتميز أولاً في الفكرة الجديدة وفي الأسلوب ثانياً .. وإلاّ لن يثمر جهد الصحفي الذي يفكر بالإقدام على تناول قضية ما من خلال فن معين من فنون الكتابة .. والصحفي يعرف تمام المعرفة أن أول مجهود فكري يقوم بأدائه من أول استقصائه أو بحثه من الفكرة الجديدة لموضوعه، والتي لم يسبقه بتنفيذها أحد قبله يكون قد سبق وتناولها في صحيفة ما .. وإلا لن تصل أفكاره لترسيخ قيم الجودة والابتكار في الكتابة الصحفية ولنا لقاء آخر إن شاء الله.

بين يدي مؤتمر صنعاء للإرشاد والتوجيه

أحمد يحيى الديلمي

● التعمق في المضمون الجوهري لأي تظاهرة أو مناسبة لايشد انتباه المتابع مجرد ذكر الحدث لذاته كون الأحداث والمناسبات تتداخل في أزمنة متقاربة إلى حد تصبح معه أشياء مألوفة لدى المتلقي.

مايلفت الانتباه هي الجليات التي تحيط بالحدث أو المهام الموكلة إليه وطبيعة تفاعل المشاركين فيه في شأن اللقاءات الفكرية فإن النتائج التي تخرج في شكل نصوص واقعية تُعبر عن شجو القلوب النابضة لترجمة رأي ثاقب أو قول سديد عند ذلك تتجلى الرغبة الصادقة في بلورة الأهداف التي عقد من أجلها اللقاء وتحدد أهميته ذلك هو المعنى الذي نأمل أن تتمحور حوله فكرة انطلاق مؤتمر صنعاء للإرشاد والتوجيه الديني. المزمع عقده خلال الشهر الحالي نظراً للآتي:

● حساسية الظروف التي ينعقد في ظلها المؤتمر والتي تتطلب بناء قدرات ذاتية في جميع الأنشطة المتصلة برسالة المسجد.

● إن انعقاد المؤتمر في صنعاء مدينة العلم الأزلية يجعل لفلسفة المكان دوراً هاماً في بلورة الأهداف التي يعقد من أجلها المؤتمر .. خاصة في أجواء الحرية والديمقراطية التي تعيشها البلاد إضافة إلى وجود المدارس الفقهية المتعددة في اليمن التي أثقنت ثقافة الخلاف حتى في إطار المذهب الواحد بعيداً عن التعصب، أو الوصاية أو الاستغلال، وفي ذلك يهيئ الأجواء المناسبة أمام المؤتمرين للظفر برؤية عصرية متميزة عن الإسلام ومكوناته.

من خلال الأفكار والتجارب الصائبة التي تراكمت وبإمكانها إعادة الحيوية إلى روح النصوص لإزالة الإشكاليات التي تعمقت حولها.

لأننا إذا سلمنا بأن أهم أسباب تجاهل الآخرين للإسلام ومحاولة النيل من أحكامه تكمن في عجز المسلمين عن تقديم مؤشرات حقيقية عن الإسلام وأحكامه بإعطائها صفة الحركة وقابلية التفاعل وتقديم الدليل.

فإن النصوص مفتاح الابداع والابتكار لبيان قدرة الإسلام على الارتقاء في سلم النمو الحضاري، حيث أتاحت الفرصة أمام المفاهيم والقيم لأن تتكون وتتطور وفق تطور ورقي الانسان الذي كلما بلغ مرتبة علمية جديدة تجلت أمامه حقائق النص واستطاع الإبحار في أغوارها للظفر بالمعاني التي تلبي احتياجات الزمن الذي يكتنفه.

مما أسلفنا فإننا نعول على المؤتمر استحضار النموذج القياسي للقيم التي سادت ووحدة تأثيرها في الواقع من خلال التعامل مع الإسلام كرؤية كونية ذات مضمون حضاري ربط العبادات باعتبارات إنسانية لبيان أن الإسلام مسؤولية اجتماعية تنمي روح التكافل وتلغى أنانية الفرد ليكون دوره وإسهامه في بناء المجتمع موازياً لهمه في بناء ذاته وذلك هو مرتكز فقه التوجيه والارشاد الواعي لحث الناس على الفضيلة والقيم السامية التي تمكن المسلم من:

● المواءمة بين وحدة الروح ورغبات الذات.

● تربية النفوس على السلوك القديم ورفض مايخالفه طواعية خوفاً من رقابة الضمير وقوة الإيمان التي يبلغ معها الإنسان أعلى درجات السمو لأن الدين أكسبه قيماً إيجابية أصبح معها شخصية محورية يدرك حقيقة الأخذ والعطاء ويرفض أي شبهة تعكر صفو علاقته مع الخالق سبحانه وتعالى.

لأن الإسلام مثل وعاء للحضارة الإنسانية فلقد أتاح المجال أمام المفاهيم لأن تتسع باتساع فكر الانسان المتعايش معها فإن في ذلك مايؤكد شمولية أحكامه وقدرتها على التعامل مع كل زمان ومكان وفق احتياجاته ويضع أمام المشاركين مؤشرات حقيقية لحل المعضلات التي تواجه البشر.

وفي المقدمة الصيغة التي أقرها الإسلام للتعامل مع الآخر غير المسلم وخاصة المعاهد التي تحتم الظروف وجودها في ديار المسلمين.

ولن يجد المشاركون صعوبة في ذلك لأن النصوص وأعمال الرسول عليه وآله أفضل الصلاة والتسليم أعطت مؤشرات واضحة ترفض الانغلاق على الذات وتقر عدداً من الصفات والمعاني الانسانية المجسدة للتسامح والتعايش مع كافة الأمم والشعوب في إطار القواسم المشتركة والفهم المتبادل.

باختصار الأمر بحاجة إلى إدارة فاعلة لوصل ما انقطع بالعودة إلى قواعد الدين الصحيحة لتقديم صورة فعلية عن المنهج الذي تغلغل في ضمير ووجدان المسلمين والحيلولة دون التوظيف المغرض الذي جعل الآخر يعتبر الإسلام رمزاً للتخلف.

لعل فيما سبق مؤشراً حقيقياً يقود إلى الإقرار بالحقيقة الروحية التي فرضت تميز الإسلام وأكسبت المسلمين قدرة التعامل مع غيرهم على مر العصور.

ثلاث ساعات شداد في الأحوال المدنية

عبدالله الشهاري

□ للأسف يكاد المواطن يكون مجموعة أوراق لا إنساناً يمنياً سوياً إلاّ بهذه الوثائق رغم أنها لن تنوب عن الإنسان كامل التكوين بلحمه وشحمه وخدمته لوطنه، مما يعني أن إصرار الحاج ناصر جهلان على عدم حمل بطاقة شخصية بعد الحصول عليها بجهد حميد وجيه، لأن أحداً لا يستطيع إنكار يمنيته البدوية الصارخة، سيما وأن الجوازات لن تضطره لاقتناء هذه البطاقة من أجل منحه جواز سفر بناء عليها لا بناء على يمنيته التي لا غبار عليها، وكأن المسافر هو البطاقة الشخصية وليس صاحبها .. لذا قال الحاج جهلان : أنا غير مستعد لأن أصبح بطاقة شخصية، بينما صناوة تشهد بيمنيتي في صفوف البدو الأولى.

ولقد تمنيت أن يكون مبدأ الحاج ناصر جهلان هو السائد ما دامت المركزية في الأحوال المدنية قد حشرت طالبي البطاقة في محيط مائة متر تقديراً، فإذا بطالب البطاقة مجرد سابح في بحر متلاطم الأمواج من الحشود طالبة البطاقات مداً وجزراً، بحيث لو جاء إبليس منتهزاً ذلك الزحام للحصول على بطاقة شخصية لواحد من الملائكة المقربين لحصل عليها دون تمييز سحنته الشيطانية، بحكم ذلك الزحام المؤثر على ضرورة التمييز بالنسبة للرجال، أما بالنسبة للنساء فالتحريات من قبل الموظفات سهلة التمييز، وأشكرهن على وقت يقظتهن، إذ جاءت محتالة مجهولة الانتساب لا تجيد حرفاً من اللغة العربية تريد بطاقة فجرى مساءلتها، وعندما أفحمت أطلقت أقدامها للريح خشية القبض عليها، وكانت قد حصلت من مسؤول على أمر بصرف البطاقة، والسبب – كما أعتقد – أن المتحريات – وليس التحريات – لا يتأثرن تحت أي إغراء، ولا ينجرفن تحت تأثير الوساطات .. أما لو نظرت إلى التحريات الذكورية فترى نوافذ مكتبها وقد غطى الزحام عليها، فإذا بالمتعلقين بها أشبه بنحل كشف العدد يتعلق بغصن شجرة، فلا يترك بعضه للبعض الآخر مجالاً للتعلق قريباً من اليعسوب، فإذا ما أردت التعرف على إدارة التحريات والسجلات فمن خلال هذه الصورة النحلية، ولذا لا أعتقد أن دقة التمييز ناجحة وسط ذاك الزحام المشتعل، فبالكاد تكمل المعاملة دون تحر، وإلاّ كان الزحام أشد، فيضيق الذرع، ولكي ينفرج الكرب من حدة الزحام لا جناح من توزيع البطاقات الشخصية عبر محاور عدة أو جهات متعددة مع مراعاة دقة التحري، فما رأيت يتطلب ذلك ولا أخوض في التفاصيل، سيما وأنني علمت من أشخاص أن عناصر غير يمنية حصلت على بطاقات جنسية يمنية دون تدقيق في شخصية طالب البطاقة من خلال اللهجة، وهذا ما يطمع هواة التجنس لمارب أخرى، وهو ما نرجو قطع دابره عن طريق يقظة واسعة الرؤية، دقيقة التحري .. وقد أضحكني أحدهم، إذ روى لي نكتة تقول : إن أحد طالبي البطاقة سأل التحري عن منطقته داخل اليمن، فقال له : زبيد، وعندما سأله عن شيخ قبيلته، قال : القوسي، وهذا قد يحصل تسهيلاً لهجرته في اليمن .. وهناك ممن ينحدرون من أب يمني وأم أجنبية، فيقال لذي الأم الإثيوبية مولّد، ولا يقال له كذلك إن كان أسيوي أو أوروبي الأم، حتى لو كانت عيناه الضيقتان وأنفه الأفطس تشهدان بميله إلى الشرق أسيوي شبهاً بالأم، ولي حديث قادم مع وزير الداخلية أو رئيس مصلحة الأحوال المدنية حول هذا الموضوع، وإن كنت أرجح وضع تعريف الموثوق بهم في الحسبان لدى التحري دون عجلة تفرض الاكتفاء بتعريف من هب ودب، سيما وأن هناك من يسعون إلى الحصول على الجنسية من أجل مآرب لا تتفق وحفاظنا على الاستقرار اليمني، والسبب هو المفاهيم الصهيونية، واعتبارها مقاومة إجرام وإرهاباً، مما أقحم السلطة الأمريكية في صراع مع المفاهيم العادلة، كان يجب أن تكون عادلة فيها فيحل التفاهم محل العداء المتصاعد.

حتى لا يظل احتلال العراق مستمراً ..!

محمد باشا

■ .. أخيراً وبعد أسابيع من المناقشات الساخنة، أصدر مجلس الأمن بإجماع أصوات أعضائه الخمسة عشر قراره رقم ١٥٤٦ الذي يحدد مستقبل العراق الشقيق كدولة ديمقراطية، بتشكيل حكومة مؤقتة ذات سيادة تتولى السلطة في ٣٠ يونيو الحالي، وانتهاء الاحتلال في هذا اليوم بتحويل قواته إلى قوة متعددة الجنسيات، بناء على طلب رسمي من رئيس وزراء الحكومة العراقية المؤقتة، مع منحها التفويض نفسه الممنوح لقوات التحالف بموجب قرار مجلس الأمن ١٥١١ .

كما نص القرار على إجراء انتخابات ديمقراطية لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية المؤقتة بحلول ٣١ يناير ٢٠٠٥ تتولى إلى جانب تشكيل الحكومة الانتقالية صياغة دستور دائم تمهيدا لانتخاب الحكومة انتخابا دستوريا في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥!

.. وما بين الترحيب العالمي بهذا القرار، وبين إعلان الأكراد العراقيين استياءهم منه، إلى درجة توقع استقالة وزرائهم من الحكومة الانتقالية، تثور تساؤلات مهمة عن مدى تحقيق هذا القرار آمال العراقيين في الحصول على الاستقلال الكامل ورحيل قوات التحالف أو المتعددة الجنسيات أيا كانت التسمية..؟ وإلى أي مدى ينجح العراقيون بمختلف طوائفهم خلال الأشهر المقبلة في استكمال العملية السياسية حتى انتخاب حكومة دستورية وإقامة نظام ديمقراطي متكامل؟ ثم ما هو الدور المنوط بالأمة العربية القيام به لمعاونة العراق الشقيق في هذه المرحلة المفصلية من تاريخه..؟

.. وللإجابة عن هذه التساؤلات نرصد أهم ملامح قرار مجلس الأمن والتي نراها تتمثل في التالي:

● أولاً: صحيح أن القرار أكد على إعادة السيادة للعراق كاملة وانتهاء الاحتلال بحلول ٣٠ يونيو الجاري، إلا أنه نص في ذات القرار على تحويل قوات التحالف ممثلة لسلطة الاحتلال إلى قوة متعددة الجنسيات بناء على طلب رسمي قدمه رئيس الوزراء العراقي إلى المجلس الذي أعاد تأكيد نفس التفويض الممنوح لقوات التحالف بموجب القرار ١٥١١ إلى القوة المتعددة الجنسيات، وكأن الاحتلال الذي خرج من الباب دخل من النافذة..! وتظل قواته جاثمة على أرض العراق حتى نهاية يناير ٢٠٠٦ في أفضل الظروف لو صدقت واشنطن التي لا يتصور أحد أنها سوف تفرط ببساطة في وجودها بالعراق حتى يتحقق هدفها المعلن بإقامة دولة ديمقراطية تكون نموذجا لدول المنطقة، وتنشيطا للذاكرة نستعيد ما كشف عنه الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر عن استراتيجية اليمين الحاكم التي تؤكد أن تنفيذ أولى حلقاتها يبدأ باحتلال العراق لمدة عشر سنوات بينما يقدرها السفير الامريكي السابق في انقرة بخمسة وعشرين عاما.

● ثانيا : فوض القرار القوات متعددة الجنسيات صلاحيات تضمن لها المحافظة على استقرار العراق وصيانة أمنه ومناهضة الإرهاب والمساعدة في بناء القوات والمؤسسات الأمنية وتزويدها بالمعدات، وفي الوقت نفسه أحجم عن إعطاء العراقيين حق الاعتراض (الفيتو) على العمليات العسكرية الكبرى التي تقودها الولايات المتحدة، والاكتفاء باستشارة الحكومة العراقية عند القيام بهذه العمليات الحساسة، وذلك بعد أن تلقى المجلس رسالتين من واشنطن وبغداد تفيد اتفاقهما على ذلك، وهو الأمر الذي جعل أعضاء المجلس فرنسا وألمانيا يصران على إضافة فقرة تقضي بأنه بناء على طلب عراقي استمرار ولاية القوة متعددة الجنسيات بعد مضى ١٢ شهرا –تاريخ اعتماد قرار المجلس، على أن تنتهي هذه الولاية عند اكتمال العملية السياسية وعند طلب حكومة العراق انهاءها.

● ثالثا: أقر القرار بدور للأمم المتحدة في المساعدة في عقد مؤتمر وطني خلال يوليو المقبل وتقديم المشورة والدعم إلى الحكومة المؤقتة واللجنة الانتخابية والجبهة الوطنية الانتقالية لإجراء انتخابات ديمقراطية مباشرة بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ أو في موعد لا يتجاوز ٣١ يناير ٢٠٠٥ إلى جانب المساعدة في صياغة دستور دائم للعراق تمهيداً لقيام حكومة منتخبة انتخابا دستوريا في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ من اجل إقامة النظام الديمقراطي.

.. وأحسب أنه على الرغم من سلبيات قرار مجلس الأمن، إلا أنه من العدل ألا ننكر أنه يمثل خطوة واسعة وصحيحة من أجل إقامة نظام ديمقراطي في العراق يمهد لرحيل الاحتلال فيما لو تكاتفت جميع القوى العراقية بمختلف الطوائف والمجموعات الدينية والمذهبية والعرقية من أجل تحقيق الاستقرار الأمني، وإدارة وخوض المعركة السياسية بوجهها الديمقراطي، ذلك لأن كلا الهدفين يؤثر كل منهما في الآخر، ويسهم في جذب الغالبية العراقية للمشاركة في العملية السياسية، ولعل ما أعلنه رئيس الوزراء إياد علاوي الاثنين قبل الماضي عن التوصل إلى اتفاق حول تفكيك الميليشيات وغيرها من القوى المسلحة الخارجة عن سلطة الدولة، وضم غالبية عناصرها (٦٠٠ ألف) إلى القوات العراقية أو الهيئات المدنية في بداية عام ٢٠٠٥، يشكل، وهو ما نراه، نقطة بداية صحيحة لاستعادة العراق للأمن والاستقرار، وسحب سيطرة المسلحين من أية طائفة أو حزب على الشارع العراقي مما يسهم في جذب المواطنين في دعم الحكومة والمشاركة السياسية، وفي ذلك دعم للعملية الانتخابية، وسوف يتم تفكيك ميليشيات تسع حركات عراقية سياسية رئيسية بموجب هذا الاتفاق، غالبيتها تشارك في الحكومة الجديدة وهي الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب العراقي الإسلامي، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وذراعه العسكري (حركة بدر) وحركة (الوفاق الوطني) التي يتزعمها علاوي نفسه، والمؤتمر الوطني العراقي والحزب الشيوعي، وحزب الدعوة، ووفقاً لهذا الاتفاق أعلن رئيس الوزراء هذه الضوابط:

التعامل بمنتهى الشدة والقسوة مع العناصر المحرضة على الفتن وخرق القانون بدلاً من الاندماج في المجتمع حيث يحظر الدستور المؤقت ذلك.

يفتح الاتفاق الطريق أمام سلطة الاحتلال لإصدار قرار بحظر أنشطة الميليشيات المسلحة والجماعات الخاصة الحاملة للسلاح.

حرمان الزعيم الشيعي مقتدى الصدر من تولي أي منصب سياسي لمدة ثلاث سنوات، بسبب رفضه انضمام جيش المهدي لاتفاق تفكيك الميليشيات وهو ما دفع الصدر إلى أن يعلن أن جيشه حركة شعبية وليس ميليشيات مسلحة، وأنه لن يحله حتى تنسحب القوات الأجنبية من العراق، وهو الأمر الذي يشير الى احتمالات استمرار العنف بينها وبين قوات الاحتلال من ناحية، واستمرار الصراع مع الحكومة من ناحية أخرى..

.. وتأسيساً على ذلك فإن ثمة مخاوف يراها جانب من المحللين والخبراء السياسيين من موقف الشيعة، خاصة وأن آية الله السيستاني أعلن أن الحكومة الجديدة تنقصها الشرعية الانتخابية، ومن ثم فإن المرجعية الشيعية ومن ورائها الشيعة العراقيون يتخذون موقف الترقب في انتظار الانتخابات، ويضيف فريق آخر من المحللين أنه مما يضاعف من هذه المخاوف أن إيران تقف خلفهم في تنسيق كامل وهو ما تدركه واشنطن جيدا.

.. أيضاً فإن الاستياء الشديد الذي أبداه الأكراد من قرار مجلس الأمن بسبب عدم تطرقه إلى قانون الدولة الذي يعطي الأكراد الحق في الحصول على الفيدرالية، أصبح يمثل بذرة خطر خاصة وأن نسرين بروازي وزيرة الأشغال العامة أعلنت أن الوزراء الأكراد في الحكومة الانتقالية سيقدمون استقالاتهم إذا تلقوا طلباً بذلك من قادة الأحزاب الكردية، وسبق ذلك لفترة ما أعلنه نيتشيرفان بارزاني رئيس حزب الحكومة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني من أن الأكراد سينسحبون من العملية السياسية إذا لم يتضمن قرار مجلس الأمن الإشارة إلى قانون الدولة، الذي ينص على الفيدرالية..!

.. ولم يقف الأمر عند هذا المشهد الداخلي بل يمتد الخوف إلى تركيا التي تخشى من احتمال أن يتخذ الأكراد الخطوة الأخيرة بإعلان الاستقلال مما يؤثر بالسلب على استقرار الجنوب التركي الكردي، وهو الأمر الذي تسعى تركيا بكل قوة إلى منع ذلك الذي يشيعه عدم الاستقرار في العراق بالتالي.. !

.. ولسوف نظل متمسكين بأهداب الأمل في أن تجتمع كلمة وخطوات الاخوة العراقيين بكافة طوائفهم على الخروج من عنق هذه الفترة الانتقالية وتسليم السلطة وإجراء انتخابات نزيهة، والاتجاه نحو تعزيز الأمن ودعم الاستقرار والتفرغ لعمليات البناء والتعمير ، بدلاً من إثارة المخاوف أو زراعتها فكفى العراقيين ما تكبدوه من مصاعب الحياة والقتل والتدمير والتشريد والمقابر الجماعية وتعذيب المسجونين والمعتقلين وانتهاك حرماتهم وكرامتهم.

.. وإذا كان أملنا في نجاح العراقيين خلال الأشهر المقبلة في استكمال العملية السياسية وإقامة نظام ديمقراطي يحقق استقلال العراق الكامل، فإنه يبقى القول أنه مهما كانت سلبيات قرار مجلس الأمن فإنه يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، ومن ثم بات على الأمة العربية أن تتعاون مع الحكومة العراقية الجديدة كما فعلت مع مجلس الحكم الانتقالي، خاصة وأن هذه الحكومة منوط بها مهمة بالغة الأهمية في إعادة ترتيب البيت العراقي تمهيداً للانتخابات المقبلة، فضلاً عن أنها تضم عناصر من مختلف طوائف المجتمع العراقي فالرئيس غازي الياور من السنة ويعد أحد الرموز الكبيرة في قبيلة "شمر" وله نائبان أحدهما شيعي والآخر كردي، كما أن رئيس الوزراء اياد علاوي ابن طائفة الشيعة، وهو ما يبعث الأمل في أن تسير الأمور دون مشكلات، وتلك مسؤولية قومية أصبح العراق في أشد الحاجة إليها حتى لا يظل الاحتلال مستمراً بتعدد الجنسيات..!!

(.. وتلك هي القضية.. !)

رأيي بالكاريكاتير

alradhi 2 @hotmail.com

الرضي